

Distr.: General
5 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البندان ٤٢ و ٧٦ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، موجهة إليكم من
محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البندين ٤٢ و ٧٦ من جدول الأعمال، ونشرهما في العدد القادم من نشرة
قانون البحار.

(توقيع) ليفنت إيلر
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتني، أود الإشارة إلى سلسلة الرسائل الموجهة من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (A/68/537) و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/622)، و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (A/68/593-S/2013/662) و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/68/644-S/2013/720)، و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/68/759)، التي تتضمن ادعاءات بانتهاك ما يسمى "الحقوق السيادية" للطرف القبرصي اليوناني في سياق أنشطة التنقيب عن النفط/الغاز الطبيعي التي يقوم بها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى الحقائق والآراء التالية التي يعرضها الطرف القبرصي التركي بهذا الشأن.

في البداية، أود أن أكرر التأكيد على أن الإدارة القبرصية اليونانية التي تزعم أنها "حكومة جمهورية قبرص" لا تملك أي حق قانوني أو معنوي لتمثيل الشعب القبرصي التركي أو الجزيرة بأكملها أو التصرف باسمها. ويشمل ذلك أيضا أمورا منها توقيع الإدارة القبرصية اليونانية اتفاقات ثنائية مع بلدان المنطقة، ولا سيما الاتفاقات المتعلقة بالسيادة، مثل ترسيم حدود مناطق الولاية البحرية والقيام بأنشطة التنقيب عن النفط/الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط قبل تسوية القضية القبرصية.

إن هذه الأنشطة الانفرادية التي يقوم بها الطرف القبرصي اليوناني قبل إيجاد تسوية شاملة للقضية تشكل حكما مسبقا بشأن الحقوق الأساسية والطبيعية للشعب القبرصي التركي ومصالحه، بل وتنتهك هذه الحقوق والمصالح، علما أن هذا الشعب شارك على قدم المساواة في تأسيس جمهورية قبرص عام ١٩٦٠، وله بالتالي نفس الحقوق في الموارد الطبيعية لجزيرة قبرص ومناطقها البحرية ونفس الولاية عليها. ومن الأمور التي كانت محل تفاهم راسخ أثناء المفاوضات، بما يشمل العملية الحالية، أن تُترك المسائل المتصلة بترسيم حدود مناطق الولاية البحرية لجزيرة قبرص والقرارات المتعلقة بالتنقيب عن موارد الجزيرة واستغلالها لتقدير حكومة الشراكة الجديدة التي سيتقاسم القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون السلطة فيها على أساس من المساواة السياسية. والجدير بالإشارة أنه سبق توجيه انتباهكم من خلال بياناتنا المتكررة إلى المحاولات التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية لفرض الأمر الواقع في شرق البحر المتوسط بالإقدام على أعمال انفرادية من قبيل ترسيم حدود مناطق الولاية البحرية والقيام بأنشطة التنقيب عن النفط/الغاز الطبيعي. فكما هو معروف، وقعت الإدارة

القبرصية اليونانية اتفاقات ترسيم للحدود البحرية مع مصر منذ عام ٢٠٠٣، ومع لبنان في عام ٢٠٠٧، ومع إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وسجل الجانب القبرصي التركي اعتراضاته على هذه الاتفاقات لدى الأمم المتحدة.

ويواصل الطرف القبرصي اليوناني دون توقف أنشطته الاستفزازية، حتى لم نجد أمامنا خيارا سوى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحقوق المتساوية للشعب القبرصي التركي على الموارد الطبيعية للجزيرة. وفي هذا السياق، وُقِّع اتفاق لترسيم حدود الجرف القاري بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وجمهورية تركيا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على هامش الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في نيويورك. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الجمهورية التركية لشمال قبرص، كردّ فعل على التدابير الانفرادية للطرف القبرصي اليوناني، تراخيص لشركة النفط التركية في عام ٢٠١١. وفي إطار هذه التراخيص، أحرزت السفينة الاستطلاعية بارباروس خير الدين باشا التابعة لشركة النفط التركية أنشطة استطلاعية في هذه المناطق.

وبعد توقيع اتفاق ترسيم حدود الجرف القاري، أكّد الطرف القبرصي التركي على أن الاتفاق يشكل تدييرا وقاتيا يهدف إلى ثني الطرف القبرصي اليوناني عن المضي في المسار الخطير الذي بدأ سلكه من أجل فرض الأمر الواقع في المنطقة.

ويحدّد الاتفاق، الذي صدق عليه برلمان الجمهورية التركية لشمال قبرص في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الجزء ذا الصلة من الجرف القاري الذي يعود لكل من تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص في شرق البحر الأبيض المتوسط استنادا إلى القانون الدولي ومبادئ الإنصاف. ولا بد من التشديد على أنه لا يترتب على الاتفاق بأي حال من الأحوال انعكاسات على الحقوق المشروعة والمتساوية والطبيعية للشعب القبرصي التركي على كامل الجرف القاري للجزيرة. وينصّ الاتفاق بوضوح أيضا على أن يواصل الطرف القبرصي التركي وتركيا الإسهام في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة للقضية القبرصية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا نسعى جاهدين، بصفتنا الطرف القبرصي التركي، إلى إجراء حوار سلمي بشأن جميع القضايا قيد النظر وإيجاد حل لها عن طريق التفاوض. ومن هذا المنطلق، فقد أبدينا بوضوح عزمنا على حل المنازعة المتعلقة بالموارد الهيدروكربونية التي نشأت عن تصرفات الإدارة القبرصية اليونانية.

وبصفتنا الطرف القبرصي التركي، فنحن مستعدون للتقريب عن الموارد الطبيعية للجزيرة واستغلالها بالتعاون مع الطرف القبرصي اليوناني، بل إننا راغبون في القيام بذلك، على أساس مبدأ التوزيع العادل والمنصف. ونحن نعتقد أن الإيرادات التي سنجنحها من مثل

هذا الترتيب المقبول من الطرفين ستعود بالنفع على اقتصادي كلاً الجانبين من الجزيرة، وستُسهّم في الوقت نفسه بصورة أساسية في تمويل التسوية الشاملة التي تشكل هدفنا الرئيسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدم الطرف القبرصي التركي بمقتراح في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقدم صيغة منقحة له في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. إلا أن الطرف القبرصي اليوناني لم يرد على هذا المقترح الذي ما زال صالحاً ومطروحاً للمناقشة، بل اختار أن يواصل أنشطته الانفرادية بالتنقيب والحفر قبالة سواحل الجزيرة. وإذا ردت الإدارة القبرصية اليونانية بشكل إيجابي على مقترحاتنا البناءة، فسيؤدي ذلك إلى إيجاد تسوية ودية ومفيدة للطرفين لقضية هامة ما فتئت تؤجج التوتر في المنطقة، وهو ما سيساعد لا محالة على خلق جو من التعاون في المنطقة، بدلاً من المواجهة.

وفي الوقت الذي بات يسود فيه جو إيجابي في الجزيرة عقب استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها، فلا محالة أن تعاون الطرفين في قضية الموارد الهيدروكربونية سيُسهم إسهاماً كبيراً في العملية الجارية. وبصفتنا الطرف القبرصي التركي، فإننا مصممون على مواصلة موقفنا البناء وتوجيه كل جهودنا نحو ترويج عملية التفاوض الحالية بتسوية شاملة مقبولة من الطرفين. وإننا نعتقد صادقين أن إيجاد حل نهائي لمشكلة قبرص هو في متناولنا إذا قرر الطرف القبرصي اليوناني أن يتجاوب بنفس الروح، بدلاً من الانخراط في أنشطة لا تتماشى مع هذا الهدف.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤٢ و ٧٦ من جدول الأعمال، ونشرها في العدد القادم من نشرة قانون البحار.

(توقيع) محمد دانا

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص